

في الذكرى العاشرة لانطلاق الحراك الشعبي

توثيق مقتل 227413 مدنيا بينهم 14506 بسبب التعذيب
واعتقال/ إخفاء قسري لـ 149361، وتشريد 13 مليون سوري
عقد من الانتهاكات المتواصلة وفشل في تحقيق الانتقال
السياسي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان

227413
149361
101678
14506

المحتوى

- 3..... أولاً: المقدمة:
- ثانياً: مسار جنيف وأستانا والفضّل في تحقيق أية خطوة نحو الانتقال السياسي على
4..... مدى عشر سنوات:
- ثالثاً: تغير كبير في مناطق السيطرة تبعاً للتطورات العسكرية، وسلاح الطيران المسؤول
10..... الأول عن عمليات القتل والتدمير والتشريد:
- رابعاً: 26 قراراً عن مجلس الأمن وفشل ذريع لمجلس الأمن في تطبيقها: 12.....
- خامساً: حصيلة أبرز الانتهاكات المرتكبة في سوريا في عشرة أعوام: 15.....
- سادساً: التشريد القسري لأكثر من نصف الشعب السوري ما بين نازح ولاجئ: 23.....
- سابعاً: إدارة كارثية وغير مبالية بتفشي وباء كوفيد- 19: 24.....
- ثامناً: تشريد 13 مليون مواطن وشبكات الفساد المافيوية وأزمة مصارف لبنان، الأسباب الرئيسة
24..... وراء تدهور قيمة الليرة والانحيار الاقتصادي:
- تاسعاً: مسار المحاسبة: 25.....
- عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات: 26.....

أولاً: المقدمة:

نهاية 2011 لم يكن الحراك الشعبي قد تحول إلى نزاع مسلح داخلي، كما لم تظهر أطراف أخرى، ولكن فشل مجلس الأمن والمجتمع الدولي في حماية المدنيين على مدى كل هذه الأشهر، كان بمثابة ضوء أخضر للنظام السوري للاستمرار في مختلف أنواع الانتهاكات التي بلغت مستوى الجرائم ضد الإنسانية بحسب [تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادر في أيلول/ 2011، وتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الأول في 23 تشرين الثاني/ 2011](#). لقد أدرك النظام السوري أنه لا رغبة لدى المجتمع الدولي والدول الديمقراطية الليبرالية بالضغط الحقيقي عليه لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبته عليها، وتسيير عملية جدية لانتقال سياسي من نظام أمني متوحش نحو نظام ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان.

وقد دأبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على [إصدار تقرير سنوي](#) في ذكرى انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية، يستعرض بعض النقاط والأحداث المفصلية، ونقوم بتحديث حصيلة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي سجلناها في قاعدة بياناتنا لإظهار مدى ما بلغت فداحة الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها السوريون لمجرد مطالبتهم بنقل بلدهم من بلد استبدادي إلى بلد ديمقراطي تعددي.

“

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

إن الحراك الشعبي ضد النظام السوري هو الطريقة الوحيدة لتحقيق انتقال سياسي في سوريا، ففي ظل وجود أجهزة أمنية متوحشة، وانعدام حرية الرأي والصحافة، وتغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية والتشريعية، لن يتجرأ أحد على الترشح بشكل جدي أمام بشار الأسد، وإن حدث فلن يتجرأ أحد على انتخابه، كما أن حزب البعث هو مجرد واجهة هلامية لن يرشح أحداً آخر من كوادره التي يدّعي أنها بالملايين، وعلى هذه الحال سوف تبقى عائلة الأسد حصاراً، التي حكمت سوريا منذ 1970 حتى الآن مستمرة في توارث سوريا، وبطريقة حكم استبدادي قمعي مع شبكة واسعة من المافيات الاقتصادية المرتبطة بنظام الحكم، الحراك الشعبي هو السبيل الوحيد لكسر احتكار عائلة الأسد وتحقيق نقلة نحو الديمقراطية.

يُطلّ آذار/ 2021 ويحمل معه الذكرى السنوية العاشرة لانطلاق الحراك الشعبي في سوريا، الذي طالب بالحرية من الاستبداد وبالكرامة لأن كرامة المواطن السوري كانت مفقودة في ظل الأجهزة الأمنية المتوحشة، وهذه شعارات سياسية، ومطالب محقة تندرج في إطار حقوق الإنسان الأساسية في حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي، لكن هذه الشعارات شكّلت أزمة للنظام السوري المرتكز بشكل أساسي على الجانب الأمني، ولجأ إلى مواجهتها بالحل الأمني، والأجهزة الأمنية هي تآتمر بأمر النظام السوري، كما هو الحال مع مؤسسة الجيش التي تم تحريكها لاحقاً، بمعنى أن النظام السوري اختار الحل الأمني منذ اللحظات الأولى، ووجه الأجهزة الأمنية لممارسة مستويات عنف وحشية تشمل إطلاق رصاص حي، وقتل، واعتقالات أقرب ما تكون إلى الخطف؛ لأنها تتم بدون مذكرة قضائية، وبدون معرفة الجهة التي قامت بالاعتقال، ويمنع المعتقل من التواصل مع أهله أو تكليف محام، وهذه كلها تأتي مجتمعة في الغالبية العظمى من حالات الاعتقال/ الخطف التي قامت بها الأجهزة الأمنية، لقد اختار النظام السوري العنف الوحشي لإرهاب بقية أفراد المجتمع ومناطق أخرى من الانضمام للحراك الشعبي ضده، ورغبة منه في وأد الحراك في أسرع وقت ممكن.

إن هذا العنف الوحشي مع المتظاهرين في دمشق ودرعا، قد ساهم دون شك في خلق حالة من الإرهاب والرعب لدى العديد من الأشخاص، لكنه أيضاً حفّز أفراد ومناطق على الانضمام للحراك الشعبي ضدّ نظام يقتل مواطنيه بكل سهولة وأمام عدسات الهواتف الجواله والكاميرات، وامتد الحراك ليشمل محافظات أخرى، واستمرّ النظام بالتوازي مع توسّع الحراك الشعبي في ارتكاب الانتهاكات وعمليات القتل والاعتقال التعسفي؛ مما أدى إلى رفع سقف المطالب -بعد مضي قرابة شهر- للمطالبة بإسقاط النظام.

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد قتل منذ 15 آذار/ 2011 حتى 15 نيسان/ 2011 (يوم الجمعة العظيمة) ما لا يقل عن 277 مدنياً، واعتقل 1437 آخرين.

ومع نهاية عام 2011 كان النظام السوري قد قتل ما لا يقل عن 11667 مدنياً بينهم 1471 طفلاً و 602 سيدة (أنثى بالغة)، و988 بسبب التعذيب، إضافة إلى ما لا يقل عن 20123 ما بين معتقل ومختفٍ قسرياً. حتى

ثانياً: مسار جنيف وأستانا والفضل في تحقيق أية خطوة نحو الانتقال السياسي على مدى عشر سنوات:

برزت ثلاثة مسارات سياسية رئيسية في غضون السنوات العشر الماضية، ودارت ضمنها العديد من الجولات، لكنها جميعاً لم تصل حتى إلى عتبة المفاوضات، فضلاً عن تحقيق تقدم جدي في تشكيل هيئة حكم انتقالي والبدء بالانتقال السياسي ومسار العدالة الانتقالية، وهذه المسارات الثلاثة هي: مسار الجامعة العربية، مسار جنيف، مسار أستانا/سوتشي.

ألف: مسار الجامعة العربية:

لم تتحرك الجامعة العربية إلا بعد إقحام النظام السوري للجيش بمعداته الثقيلة مثل الدبابات التي اقتحمت المدن من أجل قمع وإرهاب المتظاهرين، وأعلن عن [المبادرة العربية الأولى](#) في أيلول/ 2011، أي بعد مرور ستة أشهر على بداية الحراك الشعبي، ثم عملت الجامعة العربية على خلق آليات لتنفيذ مبادرتها، [شكّلت لجنة وزارية في تشرين الأول/ 2011](#)، ولكن النظام السوري لم يتجاوب معها بشكل جدي، كما قررت الجامعة العربية [إرسال بعثة مراقبين](#) وانتدبت في كانون الأول/ 2011 السيد [محمد الدابي](#) رئيساً لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية (مؤلفة من 150 - 200 مراقب) إلى سوريا، لإيجاد حلٍّ للأزمة السورية وتوفير الحماية للمواطنين السوريين، وكانت الجامعة العربية قد تقدمت [بمبادرة عربية ثانية](#) في كانون الثاني/ 2012 في اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب، ولكن مع تجاهل النظام السوري للمبادرة وبنودها، واستمراره في ممارسة العنف الوحشي، وعدم وجود آليات ردع مؤثرة، وفشل بعثة المراقبين العربية في التخفيف من حدة العنف، وتقدم الدابي في 12/ شباط/ 2012 [باستقالته](#) إلى جامعة الدول العربية، يكون مسار الجامعة العربية قد وصل إلى نهايته.

قتل النظام السوري منذ آذار/ 2011 حتى أيلول/ 2011 8637 مدنياً، واعتقل/ أخفى 17546 آخرين.

كما قتل منذ آذار/ 2011 حتى 12/ شباط/ 2012 13923 مدنياً، واعتقل/ أخفى 23526 آخرين.

باء: مسار جنيف:

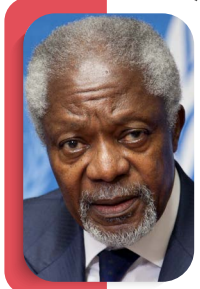
تناوب على حلّ الكارثة السورية أربعة مبعوثين أمميين، وفقاً للتسلسل الزمني التالي:

كوفي عنان:

وقد وثّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان على مدى أيام متواصلة انتهاكات النظام السوري للنقاط الواردة في خطة كوفي عنان، وأصدرنا تقارير يومية عنها، بل إننا لاحظنا أن النظام السوري قد توسّع في مستوى العنف وحجمه، وارتكب انتهاكات على خلفية طائفية، بما فيها [مجازر استخدم فيها](#) السلاح الأبيض وذبح للأطفال والنساء في رسالة واضحة إلى المجتمع السوري والمجتمع الدولي أنه لن يقوم بأي انتقال سياسي، وفي 2/ آب/ 2012 [أعلن كوفي عنان عن استقالته](#) ونيته عدم تجديد ولايته في 31 من الشهر ذاته، معرباً عن أسفه لعدم تلقي مهمته الدعم الكافي جراء الانقسام في مجلس الأمن الدولي.

في 23/ شباط/ 2012 [تم تعيين كوفي عنان](#)، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، موفداً خاصاً لجامعة الدول العربية وللأمم المتحدة إلى سوريا، بناء على قرار الجمعية العامة [للأمم المتحدة رقم](#) 66/253 في 16/ شباط/ 2012.

23/ شباط - 31/ آب/ 2012



قتل النظام السوري في غضون مدة تولي السيد كوفي عنان منذ 23/ شباط حتى 31/ آب/ 2012 ما لا يقل عن 29377 مدنياً بينهم 2351 طفلاً، واعتقل/أخفى 10082 آخرين.

وقد أقرّ مجلس الأمن [بياناً](#) رئيسياً في 21/ آذار/ 2012 يُرحب فيه بتعيين كوفي عنان مبعوثاً خاصاً للأزمة في سوريا، ومؤيداً [لخطة النقاط الست](#) التي قدّمها للحكومة السورية، والتي هي في جوهرها تستند إلى مبادرة الجامعة العربية التي أشرنا إليها سابقاً.

الأخضر الإبراهيمي:

في 31/آب/2012 تسلّم الدبلوماسي الأخضر الإبراهيمي، **مهام المبعوث الأممي** إلى سوريا، وترأس جولتين من جولات جنيف (الأولى والثانية) خلال حقبة استلامه، لم يحصل خلالها أي تقدم، واستمرّ النظام السوري في ارتكاب الانتهاكات، **أعلن** الإبراهيمي في 13/أيار/2014 عن استقالته اعتباراً من نهاية الشهر ذاته معرباً عن أسفه لعدم قدرته على صياغة استجابة دولية متماسكة لأسوأ أزمة إنسانية في العالم.

31/آب/2012 - 31/أيار/2014



قتل النظام السوري في غضون مدة تولي السيد الأخضر الإبراهيمي منذ 31/آب/2012 حتى 31/أيار/2014 ما لا يقل عن **94976** مدنياً بينهم **8126** طفلاً، واعتقل/أُخفي **40247** آخرين.

ستيفان دي ميستورا:

عيّنت الأمم المتحدة الدبلوماسي السويدي، ستيفان دي ميستورا، مبعوثاً أممياً إلى سوريا، في 10/تموز/2014، ترأس سبعاً من جولات جنيف (اعتباراً من الجولة الثالثة)، لم يحرز من خلالها أيضاً أي تقدم يُذكر، بل تم خلالها قلب مسار العملية السياسية من هيئة حكم انتقالي إلى البدء بلجنة دستورية ومفاوضات على كتابة دستور. **وفي إحاطته أمام مجلس الأمن** في 17/تشرين الأول/2018 أعلن عن استقالته وأنه سيتخلّى عن منصبه كمبعوث خاص في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني التالي.

10/تموز/2014 - 17/تشرين الأول/2018



قتل النظام السوري في غضون مدة تولي السيد ستيفان دي ميستورا ما لا يقل عن **45278** مدنياً بينهم **5461** طفلاً، واعتقل/أُخفي **47268** آخرين.

غير أو بيدرسون:

عيّن أنطونيو غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة، الدبلوماسي النرويجي غير أو بيدرسن مبعوثاً خاصاً له إلى سوريا في 30/تشرين الثاني/2018، أدار جلسات اللجنة الدستورية الخمس، وأعلن في آخر جولة عن عدم تحقيق أي تقدم حتى الآن، ما يزال السيد بيدرسن على رأس عمله حتى لحظة إعداد التقرير.

30/تشرين الثاني/2018 حتى الآن



قتل النظام السوري منذ تولي السيد غير بيدرسن ما لا يقل عن **2008** مدنياً بينهم **489** طفلاً، واعتقل/أُخفي **5132** آخرين.

وفيما يلي عرض موجز لجولات مسار جنيف:

جنيف 1:

عقدت الجولة الأولى في 30/ حزيران/ 2012، وتم التأكيد في بيانها الختامي على ضرورة تطبيق خطة كوفي عنان ووقف "عسكرة الأزمة".

جنيف 2:

بدأت المحادثات في 22/ كانون الثاني/ 2014، وانعقدت على مدار جولتين أشرف عليهما الأخضر الإبراهيمي، كان يهدف لتحقيق ما ورد في البيان الختامي لـ جنيف 1.

جنيف 3:

انطلقت المحادثات في 29/ كانون الثاني/ 2016 وشهدت 4 جولات استمرت خمسة أشهر.

جنيف 4:

في 23/ شباط/ 2017 بدأت الجولة الرابعة من المفاوضات برعاية الأمم المتحدة، صرح المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا في نهايتها: "من الواضح الآن للجميع أننا هنا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 والذي لا خلاف عليه، لذا أعتقد وأتوقع أنه يجب أن تسعى الأطراف الآن إلى اتفاق إطارى، يحتوي على حزمة سياسية متفق عليها حتى يصبح ممكناً تنفيذ عملية سياسية انتقالية متفاوض عليها كما ينص القرار 2254. ونحن هنا للحديث عن ذلك". وأكد على التوصل إلى جدول أعمال واضح مؤلف من ثلاث قضايا منبثقة من قرار الأمم المتحدة، وهي: حكم شامل غير طائفي، ودستور جديد وإجراء انتخابات، وتمت إضافة بند رابع مطروح بناءً على طلب من وفد النظام السوري، وهو مكافحة الإرهاب.

جنيف 5:

انطلقت في 23/ آذار/ 2017 واستمرت ثمانية أيام، وقال السيد دي ميستورا في ختامها: "لا يمكن لأحد أن ينكر، ولا أستطيع أن أنكر أن هناك تحديات جديدة، وأنا لا أرى هذا يتطور على الفور إلى اتفاق سلام، لا شك في ذلك... في أية مفاوضات هناك قضايا معينة تحتاج إلى أن تُعَد وتُناقش قبل بدء التفاوض، الحقيقي على السلام، نحن لم نصل إلى هذه المرحلة بعد".

جنيف 6:

انطلقت في 16/ أيار/ 2017، اقترح فيها المبعوث الدولي، ستيفان دي ميستورا، إنشاء آلية تشاورية حول المسائل القانونية والدستورية، لم تلقَ قبول الأطراف المشاركة.

جنيف 7:

بدأت أعمال الجولة السابعة في 10/ تموز/ 2017، واشترط المبعوث الدولي، ستيفان دي ميستورا، على المعارضة السورية توحيد وفودها لعقد جولات جديدة من المفاوضات.

جنيف 8:

انطلقت جلساتها في 28/ تشرين الثاني/ 2017 كان أحد أهم أهدافها حمل الأطراف التي لا تزال متصارعة على النظر في وضع دستور جديد للبلاد، اعترف السيد دي ميستورا في ختامها أن هذه الجولة من المناقشات مع الطرفين لم تشهد التقدم الذي كان يود إحرازه.

الجولة 9:

تم عقدها في مقر الأمم المتحدة في العاصمة النمساوية فيينا على مدار يومين 25 - 26/ كانون الثاني/ 2018، ركزت المناقشات على قضية الدستور وقال المبعوث الأممي في ختامها إنه يشاطر ملايين السوريين، داخل وخارج سوريا، الشعور بالإحباط إزاء عدم التوصل إلى تسوية سياسية حتى اليوم.

جولات اللجنة الدستورية (خمس جولات):

عملت روسيا بشكل حثيث على عقد مؤتمر سوتشي في 30/ كانون الثاني/ 2018، والذي نصّ في [بيانه الختامي](#) على "تشكيل لجنة دستورية تضم وفد حكومة الجمهورية العربية السورية إلى جانب وفد من المعارضة ممثلة على نطاق واسع لصياغة إصلاح دستوري كمساهمة في التسوية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254".

وفي 23/ أيلول/ 2019 [أعلن](#) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، تشكيل اللجنة الدستورية السورية بعد موافقة النظام السوري والهيئة التفاوضية المعارضة عليها، وأنها ستبدأ اجتماعاتها في غضون عدة أسابيع. نستعرض فيما يلي جولات اجتماعات هذه اللجنة:

الجولة الأولى:

[انطلقت](#) أعمال اللجنة الدستورية السورية "الهيئة الموسعة" في 30/ تشرين الأول/ 2019 المؤلفة من 150 عضواً (50 منهم من طرف الحكومة السورية و50 يمثلون المعارضة، 50 ممثلون عن منظمات مجتمع مدني) في مقر الأمم المتحدة بجنيف، بإشراف غير بيدرسن، المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا. أعلن في ختامها في يوم الجمعة 1/ تشرين الثاني/ 2019 عن الاتفاق على تشكيل الهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية، المؤلفة من 45 عضواً (15 عن كل جانب)، والتي عقدت دورة اجتماعاتها الأولى في الرابع من الشهر ذاته.

الجولة الثانية:

انطلقت في 25/ تشرين الثاني/ 2019 ولم يتم التوافق حول جدول أعمال لجنة مناقشة الدستور، ما حال دون الدعوة إلى اجتماع الهيئة المصغرة المكونة من 45 عضواً والموكل إليها مهمة صياغة الدستور الجديد، وفق ما [صرح](#) به السيد بيدرسون في ختامها.

الجولة الثالثة:

في 27/ آب/ 2020 [استؤنف](#) في جنيف اجتماعات اللجنة الدستورية التي تعلق انعقادها في موعدها المحدد في 24 من الشهر ذاته بسبب تأكيد ظهور إصابات بكوفيد-19 بين المشاركين، ونُشير إلى أنّ هذه الجولة من الاجتماعات هي الأولى بعد توقف دام تسعة أشهر، [صرّح غير بيدرسن](#)، المبعوث الأممي، في ختام الجولة بأن بوادر بناء الثقة المأمولة من الحكومة السورية والمعارضة، بما في ذلك التقدم في إطلاق سراح المختطفين والمعتقلين، كانت بعيدة المنال.

الجولة الرابعة:

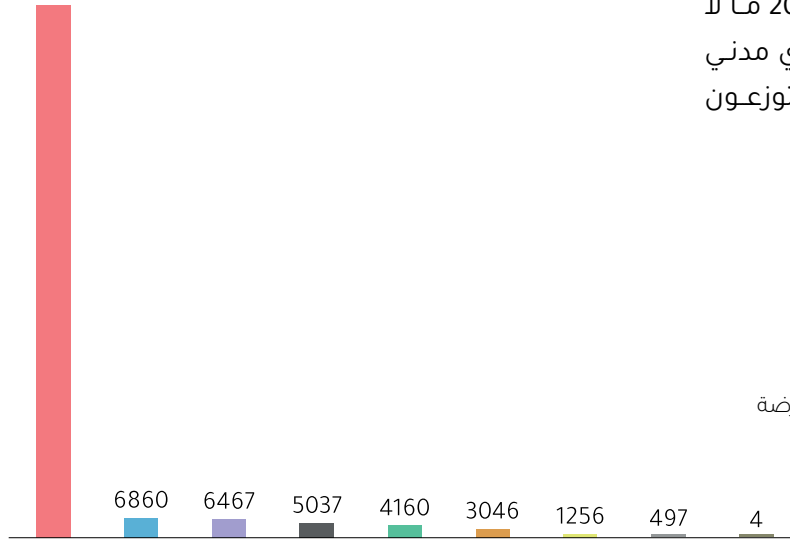
[انطلقت](#) في 30/ تشرين الثاني/ 2020، لم يتم التطرق فيها إلى موضوع الدستور، لكن [أشار](#) غير بيدرسون، المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا في البيان الختامي إلى أنه تم الاتفاق على أن المبادئ الدستورية ستكون على جدول الأعمال للجولة القادمة المقرر عقدها نهاية كانون الثاني 2021.

الجولة الخامسة:

[عقدت](#) بين 25 و29/ كانون الثاني/ 2021 في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وانتهت دون تحديد موعد لاجتماع جديد، [ووصف غير بيدرسون](#)، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، أسبوع الاجتماعات هذا بالمخيب للآمال، ودعا الرئيسين المشاركين للهيئة للعمل معاً بشكل أفضل للخروج بخطة بشأن تنظيم الاجتماعات المستقبلية.

SNHR

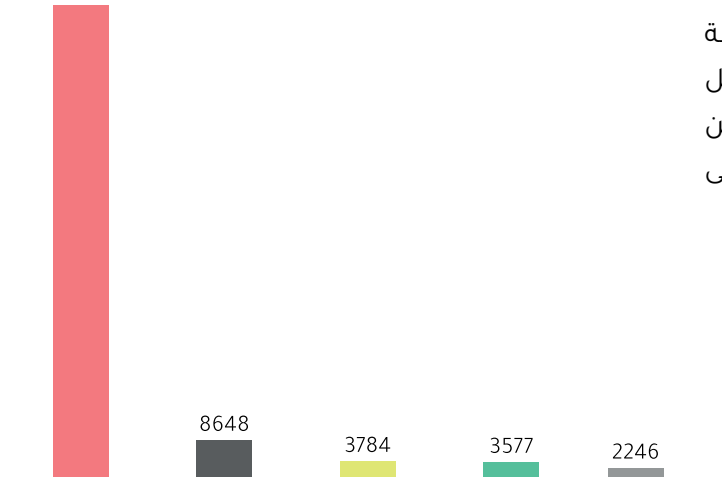
185583



قتل في سوريا منذ 23/ شباط/ 2012 بداية مسار جنيف حتى آذار/ 2021 ما لا يقل عن **212910** مواطن سوري مدني من قبل كافة أطراف النزاع يتوزعون على النحو التالي:

- قوات النظام السوري
- القوات الروسية
- تنظيم داعش
- هيئة تحرير الشام
- الحزب الإسلامي التركيستاني
- قوات الجيش الوطني/فصائل المعارضة
- قوات سوريا الديمقراطية
- قوات التحالف الدولي
- جهات أخرى

108983



اعتقل/ أخفي في سوريا منذ بداية مسار جنيف حتى آذار/ 2021 ما لا يقل عن **127238** مواطن سوري مدني من قبل كافة أطراف النزاع يتوزعون على النحو التالي:

- قوات النظام السوري
- تنظيم داعش
- هيئة تحرير الشام
- قوات سوريا الديمقراطية
- قوات الجيش الوطني/فصائل المعارضة

جيم: مسار أستانا:

لقد استولى النظام السوري وحليفه إيران وروسيا على مناطق خفض التصعيد، ولم يبقَ منها سوى أجزاء من محافظة إدلب، كما لم ينجح مسار أستانا في إطلاق سراح معتقل واحد، أو مجرد الكشف عن مصير المفقودين.

جمعت مباحثات أستانا وفوداً من النظام السوري من جهة وفصائل المعارضة من جهة أخرى برعاية كل من روسيا وتركيا وانضمت إيران لهما لاحقاً، وقد عقدت 15 جولة على مدار قرابة أربع سنوات في العاصمة الكازخية أستانا (نور سلطان) (عدا الجولة العاشرة التي عقدت في مدينة سوتشي الروسية)، وفيما يلي أبرز ما أفضت إليه بعض الجولات، أما بقية الجولات فكانت عبارة عن نقاشات روتينية لم تخرج بشيء ملموس.

الجولة الأولى (23-24 كانون الثاني/2017): تم

خلالها التأكيد على الحل السياسي في سوريا. [وتوصلت وفود روسيا وتركيا وإيران إلى اتفاق](#) على إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار في سوريا.

الجولة الرابعة (4 - 5 أيار/2017): نجم

عنها [الاتفاق على إقامة مناطق خفض التصعيد](#) بهدف إنهاء العنف بشكل عاجل، وتحسين الوضع الإنساني، وخلق ظروف ملائمة لدفع التسوية السياسية. تشمل هذه المناطق: (1) كامل محافظة إدلب وأجزاء من محافظات اللاذقية وحلب وحماة، (2) أجزاء من محافظتي حماة وحمص، (3) أجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة، (4) منطقة الغوطة الشرقية بريف دمشق.

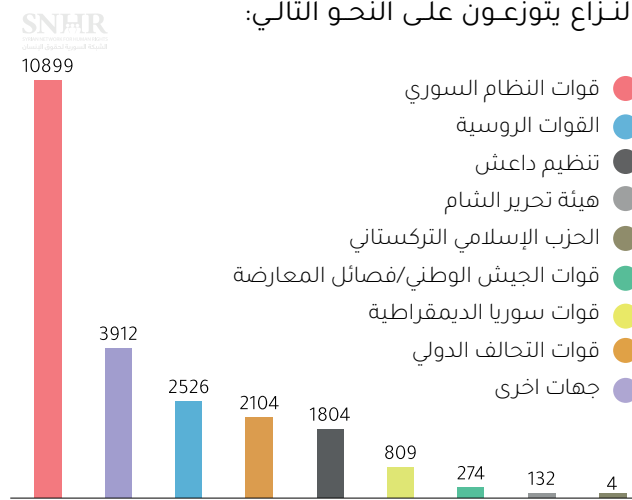
الجولة الثامنة (21 - 22 كانون الأول/2017): تم

فيها اعتماد [إنشاء مجموعة عمل بهدف ضمان الإفراج المتبادل عن المعتقلين/المختطفين من قبل الأطراف المتنازعة](#)، كما تم التأكيد على دعم الدول الضامنة عقد "مؤتمر الحوار الوطني السوري" في سوتشي في كانون الثاني/2018.

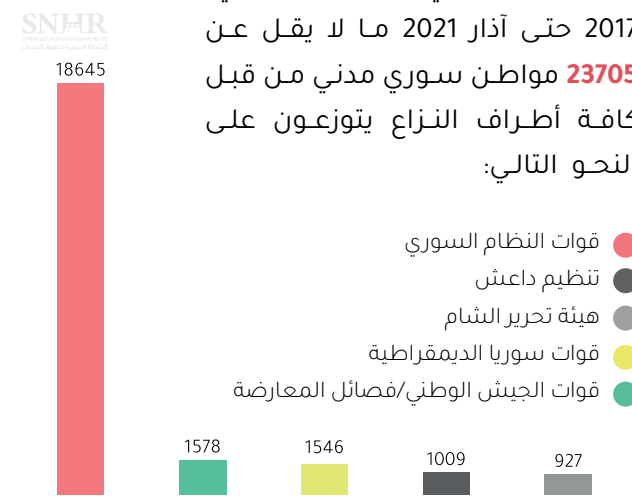
الجولة الخامسة عشرة (16 - 17 شباط/2021):

عقدت بحضور غير أو بيدرسن، المبعوث الأممي لسوريا، بعد انقطاع دام قرابة عام، وأكد [بيان جولة أستانا](#) 15 على ضرورة دعم التهدئة المتفق عليها في منطقة إدلب، وأهمية دور اللجنة الدستورية في إعداد وصياغة إصلاح دستوري، وضرورة دعم وتحسين الوضع الإنساني في سوريا، والمساعدة في تسهيل العودة الآمنة للاجئين والنازحين في سوريا، وقد تقرر عقد الاجتماع الدولي السادس عشر في مدينة نور سلطان منتصف عام 2021 الجاري.

قتل في سوريا منذ بداية مسار أستانا في 23/ كانون الثاني/ 2017 حتى آذار 2021 ما لا يقل عن **22464** مواطن سوري مدني من قبل كافة أطراف النزاع يتوزعون على النحو التالي:



اعتقل/أخفي في سوريا منذ بداية مسار أستانا في 23/ كانون الثاني/ 2017 حتى آذار 2021 ما لا يقل عن **23705** مواطن سوري مدني من قبل كافة أطراف النزاع يتوزعون على النحو التالي:



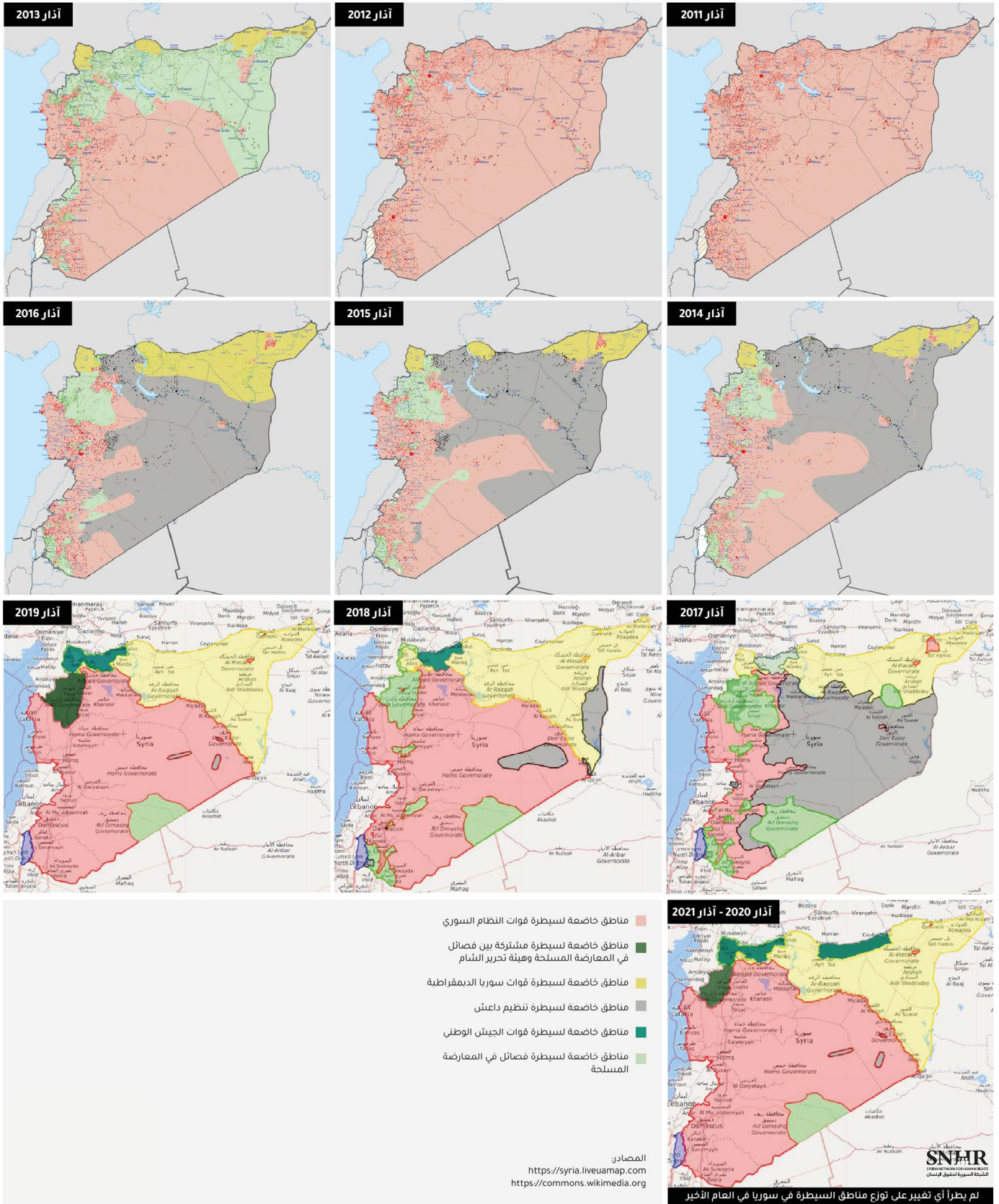
ثالثاً: تغير كبير في مناطق السيطرة تبعاً للتطورات العسكرية، وسلاح الطيران المسؤول الأول عن عمليات القتل والتدمير والتشريد:

تباينت المواقع التي سيطرت عليها الأطراف الفاعلة بشكل كبير ما بين عام وآخر، ولعب سلاح الطيران دوراً محورياً في جميع السنوات، وهذا السلاح متركز في يد النظام السوري أولاً، ثم التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة بعد أيلول/ 2014 ولكن في مناطق محددة، ثم روسيا بعد أيلول/ 2015، ووفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن سلاح الطيران وما يستخدمه في عمليات القصف من صواريخ وقنابل وبراميل متفجرة، هو المتسبب في ما بين 70 إلى 75 % من إجمالي عمليات القتل والدمار، وبالتالي التشريد.

ونشير إلى أنه وخلال السنوات العشر الماضية كانت هناك دعوات مستمرة وقرارات أممية ومطالبات لوقف إطلاق النار، وإقامة مناطق آمنة/عازلة/حظر طيران، ومناطق خفض تصعيد، وما إلى ذلك، لكنها جميعاً فشلت في الحفاظ على وقف إطلاق النار، والبناء عليه للانطلاق نحو انتقال سياسي، ومن خلال مراجعتنا لأبرز الاتفاقات وجدنا أن النظام السوري وحليفه الإيراني وكذلك الروسي، لم يرغبوا يوماً في وقف جدي لإطلاق النار، والسبب الرئيس هو عدم تمكين أية جهة من بناء نموذج دولة مؤسساتي حضاري ديمقراطي، يظهر كبديل مشرق عن النظام السوري الدكتاتوري الفاسد، لهذا نلاحظ دائماً أن أبرز عمليات القصف كانت تستهدف المراكز والمنشآت الحيوية كالمراكز الطبية، والتعليمية، والأسواق، لتحطيم أي شكل من أشكال الحياة، وكي تصبح عبرة لكل من يفكر بالخروج عن سيطرة النظام السوري، ونقل رسالة إلى الموالين له بأن أوضاعهم أفضل بما لا يقارن مع أوضاع المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، والتي تتعرض للقصف والتشريد.

من جانب آخر، فإن التنظيمات المتشددة لا ترغب بشكل عام في وقف إطلاق النار، وفي حلّ سياسي، لأنها تعتاش وتتمدد على الفوضى والنزاعات والقتال المستمر، وهي بهذه النقطة تتلاقى أهدافها مع أهداف النظام السوري.

تظهر الخرائط التالية مواقع السيطرة نهاية كل عام بدءاً من آذار 2011



رابعاً: 26 قراراً عن مجلس الأمن وفشل ذريع لمجلس الأمن في تطبيقها:

أُخِّرت روسيا صدور أي قرار عن مجلس الأمن إلى ما بعد انقضاء أزيد من عام على بدء الحراك الشعبي، وصدر القرار الأول في نيسان/ 2012، كما أن جميع تلك القرارات لم يلتزم النظام السوري بتطبيقها حتى الآن، وفيما يلي نماذج عن فشل في مجلس الأمن في تطبيق قراراته:

القرار رقم 2139 الصادر في شباط/ 2014 توعّد باستخدام إجراءات إضافية في حال استمرار استخدام النظام السوري للبراميل المتفجرة، واستمرّ النظام السوري في استخدام البراميل المتفجرة دون أي رادع.

لم يصدر أي قرار بموجب الفصل السابع، لكن القرارات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ذكرت أنه في حال تكرار الاستخدام فإن مجلس الأمن سوف يتخذ إجراءات بموجب الفصل السابع، إلا أن النظام السوري كرّر استخدام الأسلحة الكيميائية، كما أثبتت ذلك آلية التحقيق المشتركة التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار رقم 2235 الصادر في آب/ 2015، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة، وفريق التحقيق وتحديد المسؤولية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في [تقريره](#) الصادر في نيسان/ 2020، ولم يتم اتخاذ أية خطوات بموجب الفصل السابع ضدّ النظام السوري.

قرارات الانتقال السياسي (القرار 2118 الصادر في أيلول/ 2013، والقرار 2254 الصادر في كانون الأول/ 2015)، لم تتحقق أية خطوة جدية نحو الانتقال السياسي منذ بيان جنيف واحد/ 2012، ونحن على مشارف انتخابات رئاسية جديدة سوف يرشح بشار الأسد نفسه فيها ويفوز بنسبة عظمى.

فيما يلي مخطط عن أبرز القرارات التي أصدرها مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع المسلح الداخلي في سوريا، مع كلمات مفتاحية عنها:

<p>22/ شباط/ 2014</p> <p>القرار 2139</p> <p>طالب بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية في سوريا عبر خطوط النزاع، ووقف استخدام البراميل المتفجرة وإطلاق سراح المحتجزين بشكل تعسفي، وأعرب عن نية اتخاذ مزيد من الخطوات في حالة عدم الامتثال.</p>	<p>27/ أيلول/ 2013</p> <p>القرار 2118</p> <p>للتحقق من مخزون سوريا من الأسلحة الكيميائية وتدميرها، ودعا إلى عقد محادثات جنيف الثانية للسلام، وأيد إنشاء هيئة حكم انتقالية في سوريا بصلاحيات تنفيذية كاملة.</p>	<p>20/ تموز/ 2012</p> <p>القرار 2059</p> <p>مدّد هذا القرار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة 30 يوماً.</p>	<p>21/ نيسان/ 2012</p> <p>القرار 2043</p> <p>أنشأ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة</p>	<p>14/ نيسان/ 2012</p> <p>القرار 2042</p> <p>سمح بنشر 30 مراقباً عسكرياً</p>
<p>12/ شباط/ 2015</p> <p>القرار 2199</p> <p>ملاحقة أي تمويل ودعم لداعش وجبهة النصرة.</p>	<p>17/ كانون الأول/ 2014</p> <p>القرار 2191</p> <p>تجديد الإذن بوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود حتى 10/ كانون الثاني/ 2016.</p>	<p>24/ أيلول/ 2014</p> <p>القرار 2178</p> <p>وسّع إطار مكافحة الإرهاب من خلال فرض التزامات على الدول الأعضاء للرد على تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.</p>	<p>15/ آب/ 2014</p> <p>القرار 2170</p> <p>أدان تجنيد داعش وجبهة النصرة لمقاتلين أجانب، وأدرج ستة أفراد ينتمون إلى تلك الجماعات بموجب نظام عقوبات تنظيم القاعدة 1267/1989.</p>	<p>14/ تموز/ 2014</p> <p>القرار 2165</p> <p>سمح للأمم المتحدة وشركائها بالوصول عبر الحدود وعبر الخطوط لتقديم المساعدات الإنسانية في سوريا دون موافقة الدولة، وأنشأ آلية مراقبة لمدة 180 يوماً.</p>

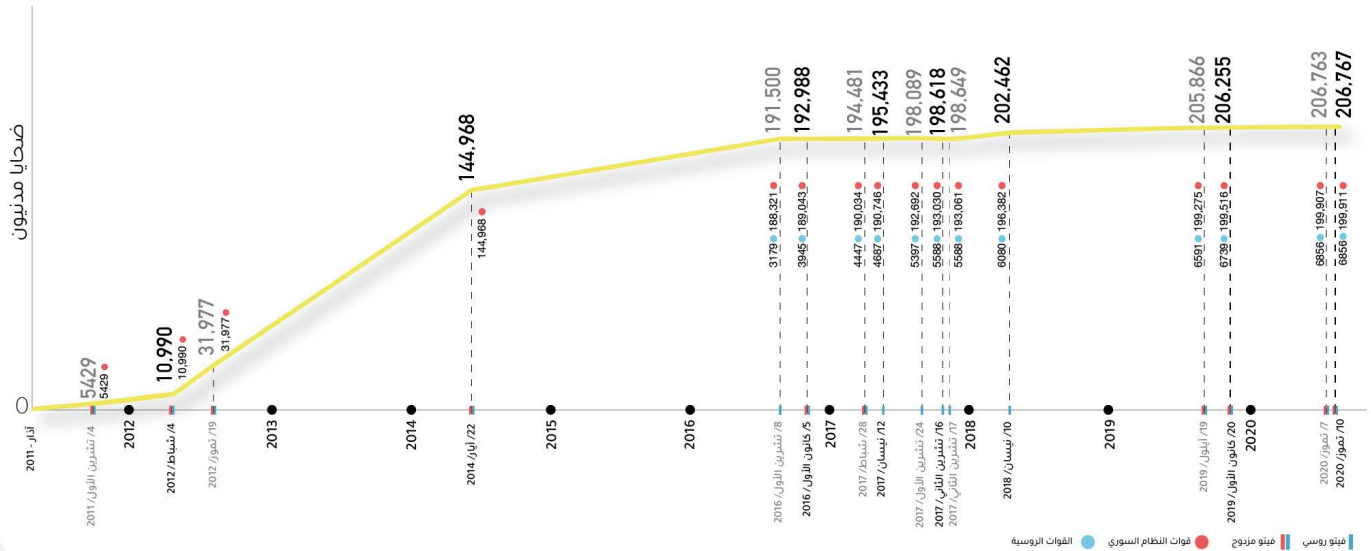
<p>22/ كانون الأول/ 2015</p> <p>القرار 2258</p> <p>جَدِّد الإِذْن بتسليم المساعدات عبر الحدود حتى كانون الثاني/ 2017.</p>	<p>18/ كانون الأول/ 2015</p> <p>القرار 2254</p> <p>وضع خطة وفق تسلسل معين لإنجاز الانتقال السياسي.</p>	<p>20/ تشرين الثاني/ 2015</p> <p>القرار 2249</p> <p>مكافحة تنظيم داعش ومنع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها التنظيم وغيره من المنتسبين للقاعدة.</p>	<p>7/ آب/ 2015</p> <p>القرار 2235</p> <p>أنشأ آلية تحقيق مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية</p>	<p>6/ آذار/ 2015</p> <p>القرار 2209</p> <p>أدان استخدام المواد الكيميائية السامة مثل الكلور دون توجيه الاتهام إلى جهة مُحددة.</p>
<p>21/ كانون الأول/ 2016</p> <p>القرار 2332</p> <p>جَدِّد الإِذْن بتسليم المساعدات عبر الحدود حتى 10/ كانون الثاني/ 2018.</p>	<p>19/ كانون الأول/ 2016</p> <p>القرار 2328</p> <p>طالب الأمم المتحدة بالوصول إلى مراقبة عمليات الإجلاء من حلب.</p>	<p>17/ تشرين الثاني/ 2016</p> <p>القرار 2319</p> <p>تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لسنة أخرى.</p>	<p>31/ تشرين الأول/ 2016</p> <p>القرار 2314</p> <p>مدد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى 18/ تشرين الثاني/ 2016.</p>	<p>26/ شباط/ 2016</p> <p>القرار 2268</p> <p>صادق على وقف الأعمال العدائية، ودعا إلى استئناف المحادثات السياسية.</p>
<p>10/ كانون الثاني/ 2020</p> <p>القرار 2504</p> <p>جَدِّد الإِذْن بدخول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا عبر معبرين حدوديين (باب السلام وباب الهوى) لمدة ستة أشهر.</p>	<p>13/ كانون الأول/ 2018</p> <p>القرار 2449</p> <p>تجديد الإِذْن بوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا.</p>	<p>(24/ شباط/ 2018):</p> <p>القرار 2401</p> <p>طالب بوقف الأعمال العدائية.</p>	<p>19/ كانون الأول/ 2017</p> <p>القرار 2393</p> <p>جَدِّد الإِذْن بتسليم المساعدات عبر الحدود وعبر الخطوط.</p>	<p>31/ كانون الأول/ 2016</p> <p>القرار 2336</p> <p>رُحِبَ بجهود روسيا وتركيا لإنهاء العنف في سوريا وبدء العملية السياسية.</p>
<p>11/ تموز/ 2020</p> <p>القرار 2533</p> <p>جَدِّد الإِذْن بدخول المساعدات من معبر باب الهوى الحدودي (سوريا / تركيا) حتى 10/ تموز/ 2021.</p>				

16 فيتو دعمت استمرار النظام السوري في ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب مع إفلات تام من المحاسبة:

لم يقتصر فشل مجلس الأمن على عدم تطبيق القرارات الصادرة عنه، بل امتدَّ إلى استخدامات تعسفية للفيتو من قبل كل من روسيا والصين، صَبَّت جميعها لصالح إفلات النظام السوري من العقاب؛ مما مكَّنه من تصعيد استخدام العنف، واستخدام الأسلحة الكيميائية، وعرقلة الانتقال السياسي حتى الآن.

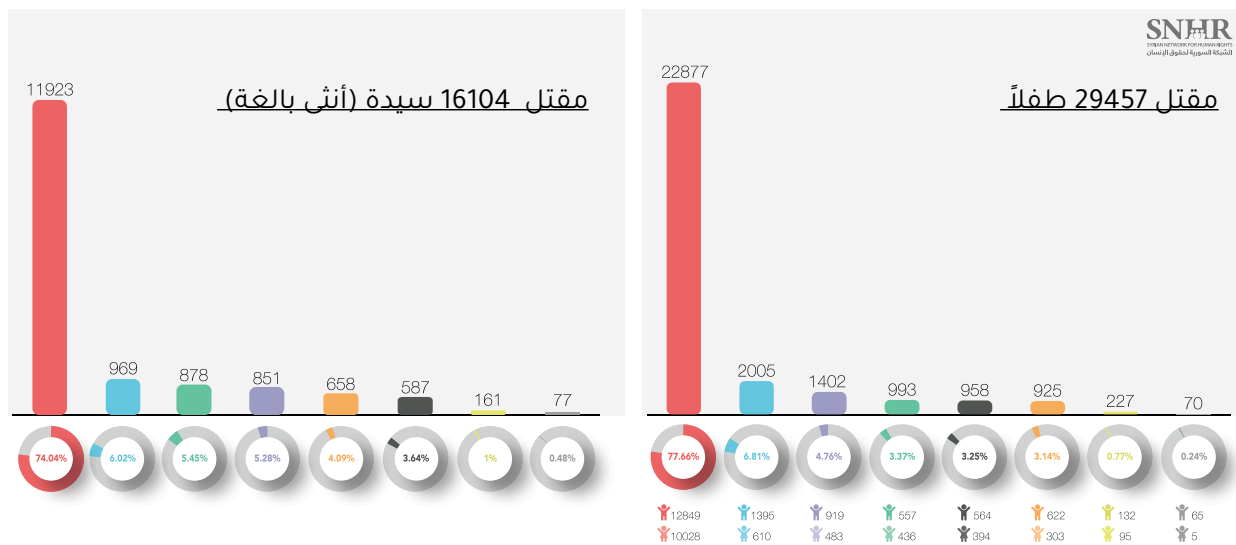
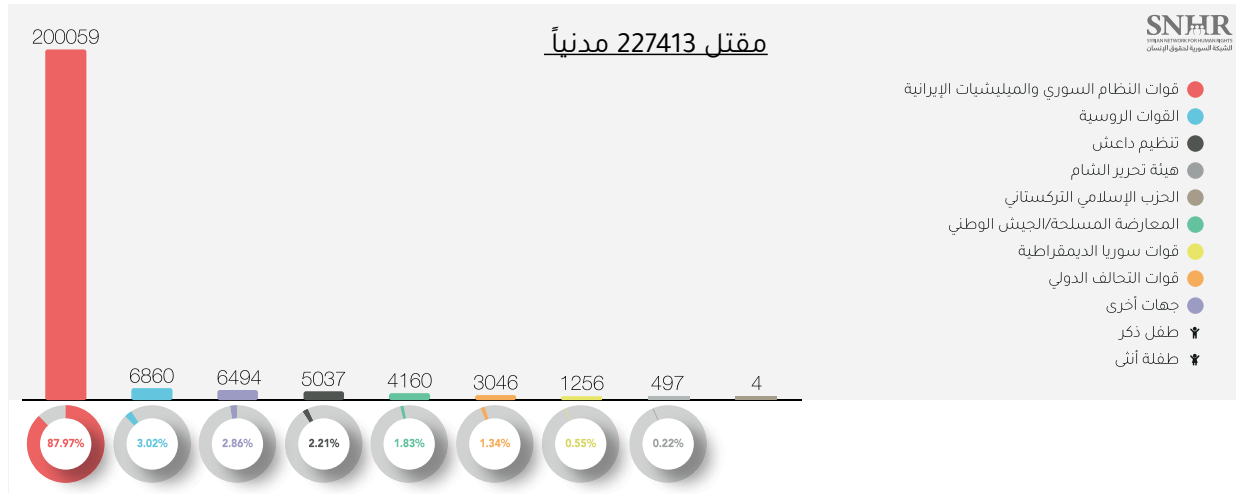
يظهر المخطط البياني التالي واقع استخدام الفيتو من قبل روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي -بشأن الحالة في سوريا- منذ آذار 2011 وحصيلة الضحايا المدنيين، الذين قتلوا على يد قوات الحلف السوري الروسي في ظلّ هذا الاستخدام، ويمكن الاطلاع بشكل تفصيلي على قضية الاستخدام التعسفي الفاضح للفيتو من قبل روسيا والصين من خلال [تقريرنا](#) الصادر في تموز/ 2020.

SNHR
الهيئة السورية لحقوق الإنسان



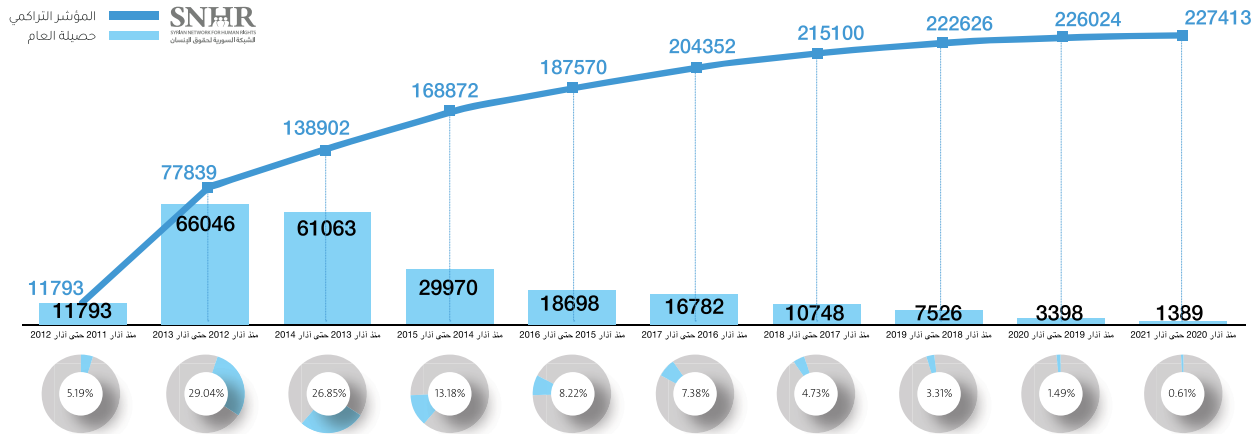
خامساً: حصيلة أبرز الانتهاكات المرتكبة في سوريا في عشرة أعوام:

ألف: القتل خارج نطاق القانون: توثيق مقتل 227413 مدنياً بينهم 29457 طفلاً و16104 سيدة:
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 227413 مدنياً، بينهم 29457 طفلاً، و16104 سيدة (أنثى بالغة) في سوريا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2021، توزعوا بحسب الأطراف على النحو التالي:



من الملاحظ أن النظام السوري المتسبب الرئيس في الغالبية العظمى من الانتهاكات، ويتصدّر عمليات قتل المدنيين في سوريا بنسبة بلغت قرابة 88 % من إجمالي حصيلة الضحايا، تليه القوات الروسية بنسبة قرابة 3 %، أي أن النظام السوري/المليشيات الإيرانية، والنظام الروسي مسؤولون عن قرابة 91 % من المدنيين الذين قتلوا على امتداد عشر سنوات.

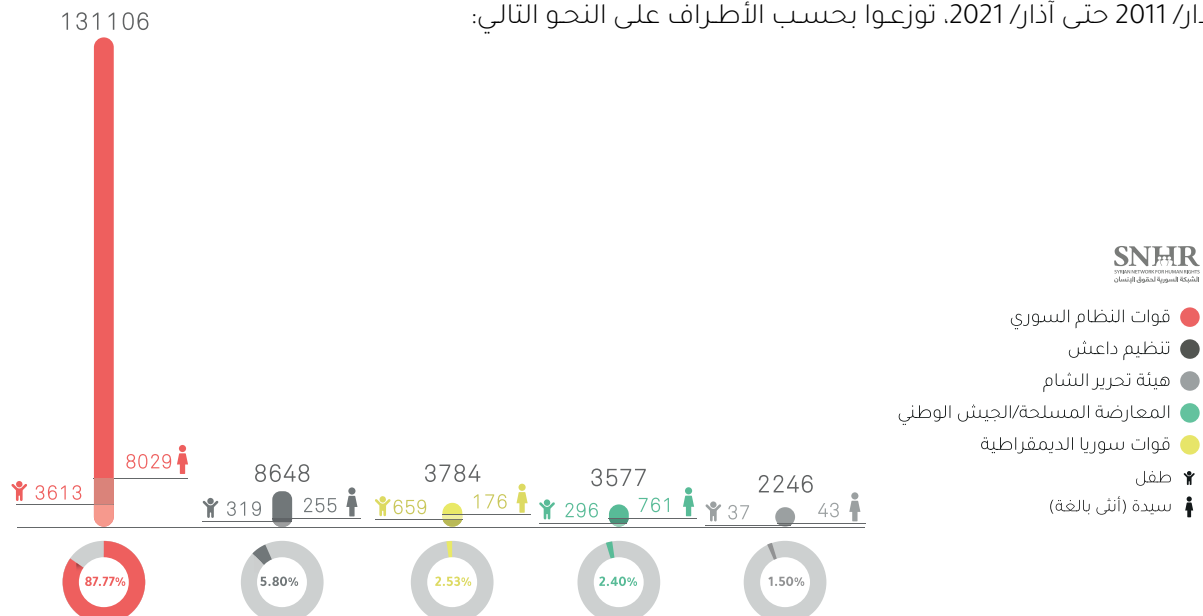
توزعت حصيلة الضحايا المدنيين على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة على مدى السنوات العشر الماضية على النحو التالي:



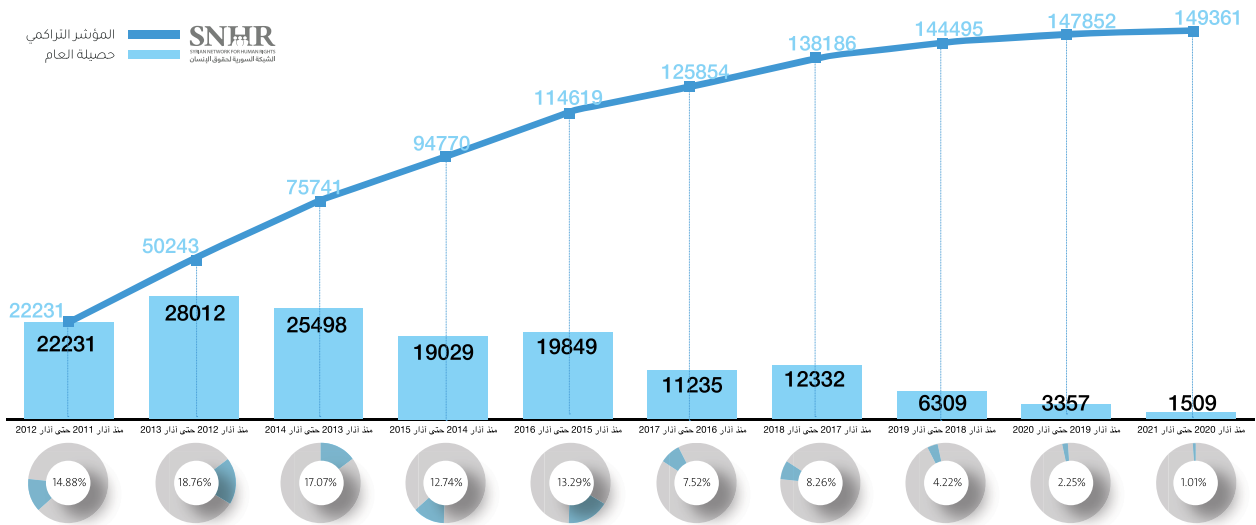
باء: ما لا يقل عن 149361 معتقل/ مختفٍ قسرياً:

مارس النظام السوري عمليات الاعتقال التعسفي ثم الاختفاء القسري كسلاح حرب وقمع وإرهاب ضدّ المطالبين بالتغيير السياسي والمعارضين وتجاه المدنيين على نحوٍ استراتيجي وواسع النطاق منذ الأيام الأولى لانطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية، كما استخدمت عمليات الاحتجاز والإخفاء القسري من قبل بقية أطراف النزاع، واستمر استخدامها على مدى عشر سنوات على نحوٍ تصاعدي، وبلغت أعداد المعتقلين أو المختفين قسرياً قرابة الـ 149 ألف مواطن سوري، وهو رقم مرعب مقارنة بعدد السكان البالغ 23 مليون - قبل بدء الحراك الشعبي في آذار 2011 - ونُشير إلى أن هذه الحصيلة هي ما تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تسجيلها وفقاً للمعايير الواردة في منهجيتنا، وفي معظم الأحوال تتشابه طريقة الاعتقال مع الخطف إذ تقوم العناصر المسؤولة عن الاعتقال باختطاف الضحية من مكان تواجهه دون التصريح عن نفسها أو إظهار المذكرة القضائية وهو ما يُعدُّ أشبه بعملية خطف، ثم تنكر الجهات التي قامت بالاعتقال المسؤولية عنها وتتحول الغالبية العظمى من الحالات إلى اختفاء قسري.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 149361 شخصاً، بينهم 4924 طفلاً و9264 سيدة (أنثى بالغة)، لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري في سوريا، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2021، توزعوا بحسب الأطراف على النحو التالي:



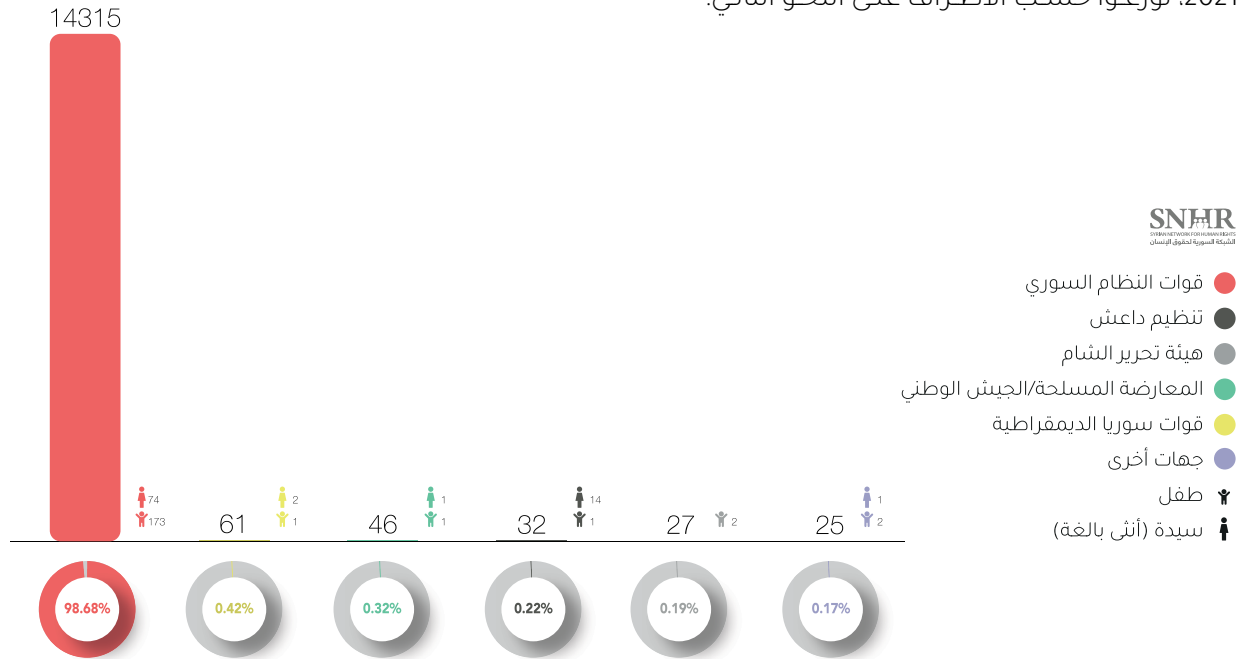
توزعت حصيلة المعتقلين أو المختفين قسرياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة على مدى السنوات العشر الماضية على النحو التالي:



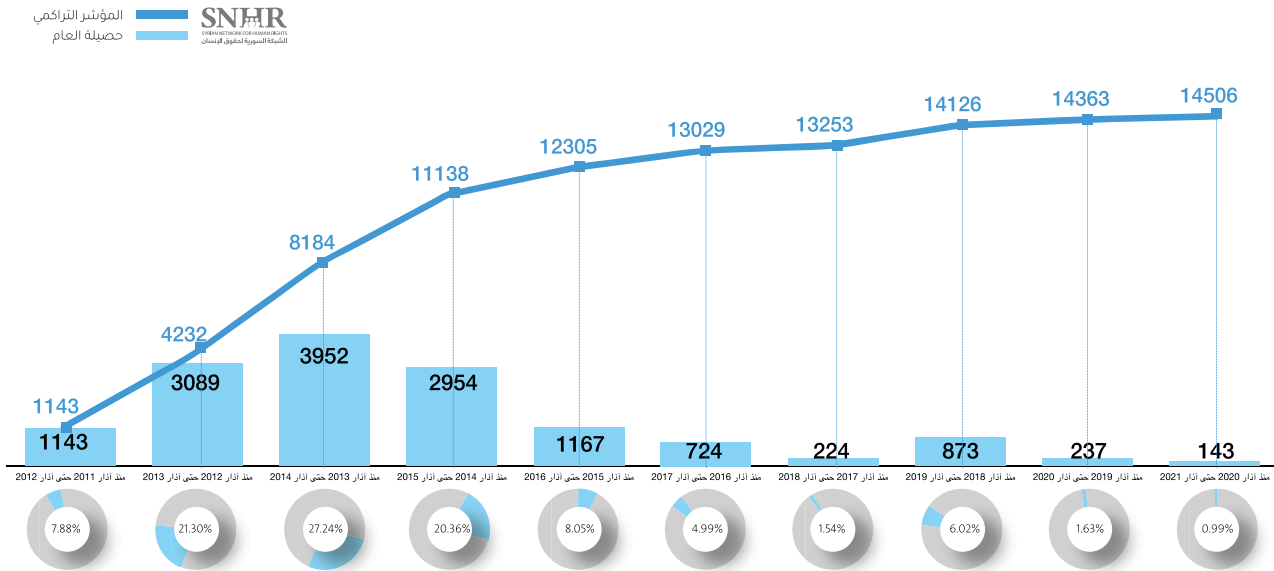
تاء: التعذيب: توثيق مقتل ما لا يقل عن 14506 شخصاً بسبب التعذيب بينهم 180 طفلاً و92 سيدة:

طوال عشر سنوات منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 مورس التعذيب في سوريا على نطاق واسع، وصحيح أنَّ جميع أطراف النزاع قد مارست جريمة التعذيب بشكل أو بآخر، إلا أنَّ النظام السوري المسيطر على أجهزة الجيش والأمن والقضاء قد قام باعتقال ما لا يقل عن 1.2 مليون مواطن سوري تعرضوا بشكل أو آخر لنوع من أنواع التعذيب والمذلة، ولا يزال لديه حتى الآن العدد الأكبر من المعتقلين، ونظراً لهذا العدد الهائل من المعتقلين، الذين تحوّل قرابة 85 % منهم إلى مختفين قسرياً، إضافة إلى وجود أربعة أجهزة أمن لديها مع فروعها عشرات الآلاف من الموظفين العاملين لديها، تمارس جميع فروعها في المحافظات السورية كافة التي تسيطر عليها أساليب مشابهة من التعذيب وإهمال الرعاية الصحية؛ نظراً لذلك فإن حصيلة ضحايا التعذيب لدى قوات النظام السوري هي الأعلى بفارق شاسع عن كل أطراف النزاع الأخرى، والسبب الأساسي للوفيات بسبب التعذيب هو إهمال الرعاية الصحية بعد الإصابة بالأمراض، حيث يترك الشخص يتألم دون علاج حتى الموت، وقد سجّلنا في [تقرير مفصّل](#) أبرز أساليب التعذيب التي استخدمتها قوات النظام في مراكز احتجازها والمشافي العسكرية التابعة لها، التي بلغت 72 أسلوباً للتعذيب الجسدي والنفسي والجنسي، وقد اتبعت بقية أطراف النزاع/ القوى المسيطرة أساليب تعذيب مشابهة أدت إلى حالات وفيات.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 14506 شخصاً، بينهم 180 طفلاً، و92 سيدة (أنثى بالغة)، بسبب التعذيب في سوريا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2021، توزعوا حسب الأطراف على النحو التالي:



توزعت حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب على مدى السنوات العشر الماضية على النحو التالي:

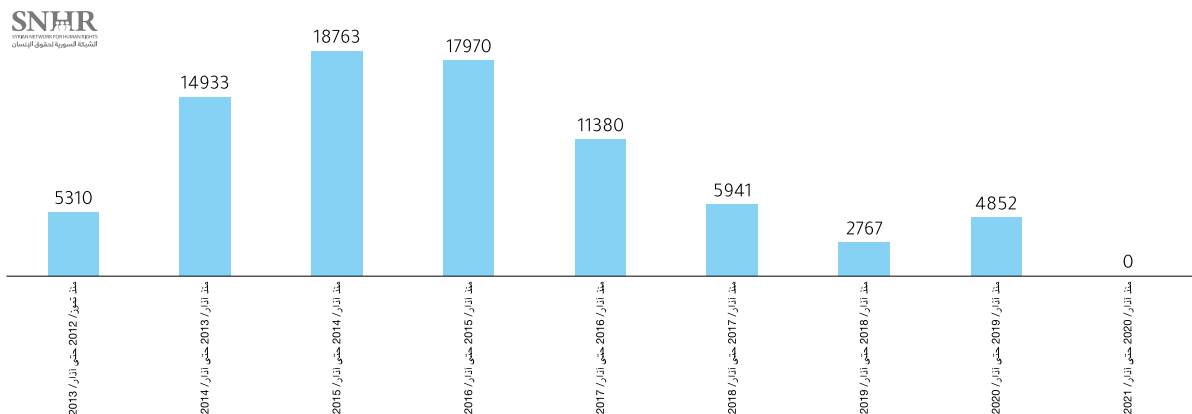


ثاء: حصيلة أربعة أنواع من الأسلحة: البراميل المتفجرة، الأسلحة الكيميائية، الذخائر العنقودية، الأسلحة الحارقة:

واحد: البراميل المتفجرة: تسجيل ما لا يقل عن 81916 برميلاً متفجراً ألقاها النظام السوري على سوريا:
تعتبر البراميل المتفجرة السلاح الأقل تكلفة التي استخدمها سلاح الجو التابع للنظام السوري ويمتاز بعشوائيته الكبيرة، وقوته التدميرية الهائلة. عمد النظام السوري لاستخدامه في حملاته العسكرية الكبيرة التي يشنها في سبيل سيطرته على مناطق جديدة. وتشير قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن أول استخدام موثق للبراميل المتفجرة كان في 18/ تموز/ 2012 في مدينة داعل بدرعا، الحصيلة السنوية الأكبر لاستخدام البراميل المتفجرة كانت في العام الرابع من الحراك الشعبي (آذار/ 2014 - آذار/ 2015) تلاه العام الخامس (آذار/ 2015 - آذار/ 2016) وقد رصدنا قيام النظام السوري باستخدام البراميل المتفجرة كسلاح كيميائي، وكسلاح حارق.

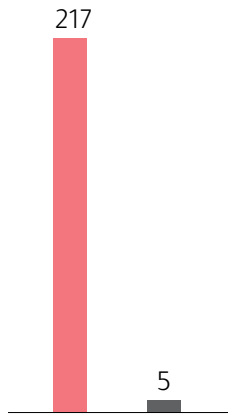
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلقاء طيران النظام السوري المروحي وثابت الجناح قرابة 81916 برميلاً متفجراً منذ أول استخدام موثق لها في تموز/ 2012 حتى آذار/ 2021، تسببت في مقتل 11087 مدنياً، بينهم 1821 طفلاً و1780 سيدة.

توزعت حصيلة البراميل المتفجرة بحسب السنوات على النحو التالي:



اثنان: الأسلحة الكيميائية توثيق 222 هجوماً كيميائياً:

استخدم النظام السوري السلاح الكيميائي في سبيل إرهاب المجتمع السوري وكانت جلّ الهجمات على مناطق سيطرة فصائل المعارضة السورية، وعلى الرغم من تعهد روسيا بعد هجوم الغوطين (في 21/ آب/ 2013) بتسليم النظام السوري أسلحته الكيميائية وعدم استخدامها مطلقاً، إلا أنّ الهجمات لم تتوقف في خرق واضح للقرارات الأممية 2118 و2209 و2235. يُعد الهجوم الكيميائي الذي شنته قوات النظام السوري على حي البياضة في مدينة حمص في 23/ كانون الأول/ 2012 الهجوم الموثق الأول في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.



ووثقنا ما لا يقل عن 222 هجوماً كيميائياً في سوريا منذ كانون الأول/ 2012 حتى آذار/ 2021 يتوزعون بحسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:

- النظام السوري: نفذ 217 هجوماً كيميائياً في مختلف المحافظات السورية.
- تنظيم داعش: نفذ 5 هجمات كيميائية جميعها في محافظة حلب.

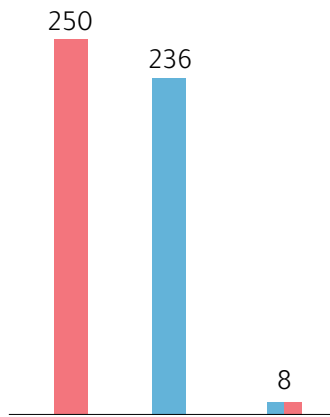
توزعت هجمات قوات النظام السوري بحسب قرارات مجلس الأمن على النحو التالي:

<p>أولاً: قبل قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013</p> <p>33 هجوماً</p>	<p>ثانياً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013 حتى الآن</p> <p>184 هجوماً</p>	<p>ثالثاً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2209 الصادر في 6/ آذار/ 2015</p> <p>115 هجوماً</p>	<p>رابعاً: بعد تشكيل آلية الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 2235 الصادر في 7/ آب/ 2015</p> <p>59 هجوماً</p>
--	---	--	---

وقد تسببت جميع الهجمات في مقتل 1510 أشخاص يتوزعون إلى 1409 مدنياً بينهم 205 طفلاً و260 سيدة (أنثى بالغة) و94 من مقاتلي المعارضة المسلحة، و7 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في سجون المعارضة المسلحة، جميعهم قضوا في هجمات شنتها النظام السوري، إضافة إلى إصابة 11212 شخصاً، 11080 منهم أصيبوا في هجمات شنتها النظام السوري و132 أصيبوا في هجمات شنتها تنظيم داعش.

ثلاثة: الذخائر العنقودية: توثيق 494 هجوماً:

استخدمت قوات النظام السوري الذخائر العنقودية بكثافة في إطار حربها على المدنيين، وتُشير قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ أول استخدام موثَّق للذخائر العنقودية وقع في تموز/ 2012، وشهدت الحقبة التي تلت التَّدخل العسكري الروسي في 30/ أيلول/ 2015 تصعيداً غير مسبوق في استخدام الذخائر العنقودية، كما تمَّ تجريب نماذج جديدة من الذخائر لم تشهد لها الساحة السورية سابقاً، سواء التي تُلقى من الجو، أو الذخائر الأرضية التي تُطلق عبر منصات وراجمات صواريخ، واستمرت قوات الحلف السوري الروسي تستخدم هذه الأسلحة في إطار عمليات تخدم تقدُّماً عسكرياً على الرغم من كل ما تُسببه هذه الذخائر ومخلفاتها الفرعية من إصابات بليغة وتشوُّهات مُخيفة سوف تُعاني منها الدولة السورية لأجيال قادمة.



سَجَّلنا ما لا يقل عن 494 هجوماً بذخائر عنقودية نَقَذتها قوات الحلف السوري الروسي في سوريا منذ أول استخدام موثق لهذا السلاح في تموز/ 2012 حتى آذار/ 2021 تتوزع على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 250 هجوماً
- القوات الروسية: 236 هجوماً
- هجمات روسية/ سورية: 8 هجمات

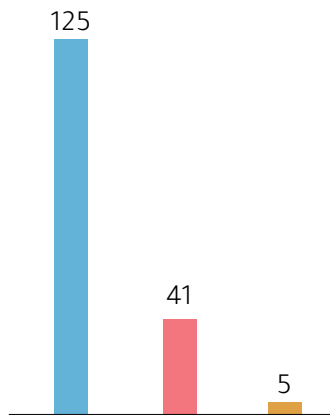
تسببت تلك الهجمات في مقتل 1042 مدنياً بينهم 389 طفلاً و217 سيدة (أثنى بالغه) إثر هجمات بذخائر عنقودية شنتها قوات الحلف السوري الروسي منذ تموز/ 2012 حتى آذار/ 2021.

كما وثّقنا مقتل ما لا يقل عن 361 مدنياً بينهم 112 طفلاً و31 سيدة (أثنى بالغه) إثر انفجار ذخائر فرعية تعود إلى هجمات سابقة بذخائر عنقودية، وعلى الرّغم من صعوبة تحديد عدد الجرحى الذين أصيبوا نتيجة انفجار الذخائر العنقودية إلا أنّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُقدّره بقرابة 4350 مدني تعرّض للإصابة، عدد كبير منهم تعرّض لبتّر في الأطراف ويحتاجون أطرافاً صناعية وسلسلة من عمليات إعادة التأهيل والدّعم.

أربعة: الأسلحة الحارقة: توثيق 171 هجوماً بالأسلحة الحارقة:

تستخدم الأسلحة الحارقة في العمليات العسكرية، ويكون استخدامها بغرض إخفاء تحرّك القوات البرية، كما يُعْظَل الدخان المنبعث أنظمة تتبع الأسلحة الموجهة بالأشعة تحت الحمراء، وعلى الرغم من ذلك سَجَّلنا استخدام قوات الحلف السوري الروسي لهذا السلاح العشوائي في هجمات ضد مناطق مأهولة بالسكان أو مناطق زراعية، لم يكن هناك تحرّك لقوات برية روسية - سورية - إيرانية باتجاهها؛ الأمر الذي عزّز لدينا فرضية أن استخدامها كان بغرض إحداث ضرر مادي، وبشري، ولم يكن بهدف عسكري مطلقاً، والأسلحة الحارقة هي أسلحة مفرطة في العشوائية، وتُشبهه إلى حد بعيد الذخائر العنقودية، من ناحية سعة الانتشار من جهة، وإمكانية اشتعالها لاحقاً من جهة ثانية.

وقد استخدمت الأسلحة الحارقة -قد تحتوي على (الفوسفور أو الثيراميت أو النابالم)-، بشكل واسع من قبل النظام السوري منذ عام 2012، ومع تدخل القوات الروسية في عام 2015 لاحظنا ارتفاعاً شديداً حتى عن وتيرة استخدام النظام السوري نفسه، وإن هذا الكم الهائل من الحوادث، يُشير إلى نمطية ولا مبالاة وأحياناً تعمّد من قبل القوات الروسية في إلحاق الضرر بالمواطنين والأراضي السورية.



بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد سجّلنا ما لا يقل عن 171 هجوماً بأسلحة حارقة على مناطق مدنيّة سكّنيّة، منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2021 توزّعت بحسب مرتكب الانتهاك:

● قوات النظام السوري: 41 هجوماً.
● القوات الروسية: 125 هجوماً.
● قوات التحالف الدولي: 5 هجوماً ضدّ أحياء سكّنيّة في مدينة الرقة.

جيم: الاعتداءات على المراكز الحيوية المدنية:

استهدفت أطراف النزاع/القوى المسيطرة العديد من المراكز الحيوية، ولم تقتصر الاعتداءات على قصفها فقط، بل قامت بتحويل العشرات من هذه المراكز الحيوية إلى ثكنات عسكرية أو مراكز اعتقال في المناطق التي يسيطر عليها؛ ما يجعلها عرضة لاستهدافها من قبل أطراف النزاع الأخرى.

وفي كثير من الأحيان وثّقنا هجمات متكررة على المركز الحيوي ذاته، ما يُشير إلى تعمّد استهدافه وتخريبه وإحداث ضرر بالغ في البنى التحتية. وعلى نحو خاص لاحظنا اتباع قوات النظام السوري وحليفه الروسي تكتيكاً معيناً في معظم عملياتها العسكرية التي أسفرت عن تقدم على الأرض، يبدأ بفرض حصار على المنطقة ثم قصف المراكز الحيوية فيها، وتعتمد هذه الاستراتيجية البربرية على دفع الأهالي إلى اليأس والنزوح، فعندما تقصف المراكز الطبية ومراكز الدفاع المدني والأسواق فهذه رسالة عنيفة واضحة بأنه لا يوجد أي خيار سوى الاستسلام أو الرحيل (وذلك في ظلّ انعدام خيار أي تدخل دولي لحماية المدنيين في سوريا).

وقد سجلنا منذ آذار/ 2011 ما لا يقل عن 863 حادثة اعتداء على منشآت طبية، و1393 على أماكن عبادة. كما سجلنا تضرر 1584 مدرسة، بعضها تعرض لأزيد من اعتداء. ووفق ما تم توثيقه لدينا يتحمل الحلف السوري الروسي الإيراني مسؤولية قرابة 89 % من حصيلة هذه الحوادث.

سادساً: التشريد القسري لأكثر من نصف الشعب السوري ما بين نازح ولاجئ:

ساهمت مختلف أنواع الانتهاكات وبشكل أساسي التي ذكرت سابقاً في توليد حالة من الإرهاب والرهبة في نفوس السوريين؛ مما دفعهم للنزوح واللجوء، فالقصف العشوائي دمر أحياء بأكملها، وملاحقات الأجهزة الأمنية التي ما زالت مستمرة حتى الآن، وحصار مناطق بأكملها بشكل جماعي، ثم عقد اتفاقيات مصالحة إجبارية تهدف إلى تشريد أهلها، جميع ذلك ساهم في تشريد قسري متواصل على مدى عشر سنوات، وتشير تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى قرابة 13 مليون سوري ما بين نازح ولاجئ، يتوزعون على النحو التالي:

- قرابة ستة ملايين نازح داخلياً بعضهم نزح أزيد من مرة.
- قرابة 7 ملايين لاجئ تتحمل دول الطوق الغالبية العظمى منهم.

لم يكتفي النظام السوري وحلفاؤه بتشريد السكان بل امتدّت الانتهاكات بحقهم إلى عمليات نهب طالت منازلهم التي غادروها، بما يشمل سرقة حتى مواد الإكساء، إضافة إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي يمتلكونها عن طريق المزادات العلنية وقد أصدرنا [تقريراً](#) عن الأراضي الزراعية التي استولى عليها النظام السوري في ريفي إدلب وحماة، كما أننا سجلنا عمليات انتقامية تحمل صبغة طائفية لنهب قبور ذوي النازحين واللاجئين وإخراج الجثامين منها ورميهم في أماكن مجهولة.

بدأ ظهور المخيمات منذ عام 2012 وامتدّت على مساحات شاسعة في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري ومع تقلص هذه المناطق باتت المخيمات مقتصرة على منطقة إدلب في شمال غرب سوريا وفي شمال شرق سوريا ومنطقة التنف "مخيم الركبان"، وتُعد منطقة إدلب هي الخزان الأضخم للنازحين.

تُعاني المخيمات عموماً من فقدان البنى التحتية، ونقص المساعدات الإنسانية والطبية حيث تعجز المنظمات الموجودة عن الوفاء باحتياجاتهم؛ نظراً لضخامة أعدادهم وعدم تمكّن أزيد من 98 % منهم من العودة إلى منازلهم، وتزداد معاناتهم في الظروف الجوية القاسية سواء في الصيف أو الشتاء، وقد فاقم وباء كوفيد-19 من معاناتهم.



نزوح أهالي منطقة جبل الزاوية وسراقب في محافظة إدلب إلى الشمال السوري اثر الحملة العسكرية الشرسية لقوات الحلف السوري الروسي على مناطقهم - 27/ كانون الثاني/ 2020

سابعاً: إدارة كارثية وغير مبالية بتفشي وباء كوفيد-19:

إنَّ إهمال النظام السوري وإدارته الكارثية للدولة السورية على مدى السنوات الماضية [هي ذاتها في ظلّ جائحة كوفيد-19](#). ونعتقد أن الإحصائيات التي يصدرها لحصيلة الإصابات والوفيات بالوباء غير دقيقة على الإطلاق بسبب ضعف عمليات الفحص والمراقبة.

يجب أن نتذكر دائماً أن النظام السوري وحليفه الروسي متَّهمان بشكل أساسي [بتدمير وقصف معظم المراكز الطبية في سوريا](#). حيث وثقنا 751 حادثة اعتداء على المنشآت الطبية، وبقتل ما لا يقل عن [721 من الكوادر الطبية](#) بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2021. ولو أن النظام السوري يكثر بحياة المواطنين السوريين كان بالحدّ الأدنى [أُفِرَّج عن ما لا يقل عن 3329 من العاملين في قطاع الرعاية الصحية](#) لا يزالون قيد الاعتقال/ الاختفاء القسري في مراكز الاحتجاز التابعة له. على الرغم من جميع المناشدات بضرورة الإفراج الفوري عنهم: نظراً لحاجة المجتمع الماسة إليهم، بعد مضي قرابة عام على انتشار فيروس كوفيد-19 في سوريا، وظهور سلالات جديدة منه.

تم الإعلان رسمياً من قبل وزارة الصحة التابعة للنظام السوري عن [15588 حالة إصابة، و1027 حالة وفاة](#). منذ أول حالة تم الإعلان عنها في آذار/ 2020 حتى آذار/ 2021، فيما بلغت الحصيلة الإجمالية للإصابات وحالات الوفاة بوباء كوفيد-19 في شمال غرب سوريا، وفق ما أعلنه نظام الإنذار المبكر EWARN حتى آذار/ 2021، [21175 حالة إصابة، و459 حالة وفاة](#)، أما في شمال شرق سوريا، فقد بلغت الإصابات بفيروس كورونا حتى آذار/ 2021، [8608 حالات، منها 321 حالة وفاة](#). وفق ما تم الإعلان عنه من قبل هيئة الصحة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. نشير إلى أن الأطراف المسيطرة في سوريا لم تتخذ إجراءات صارمة ومدرسة للحدّ من انتشار الوباء وفرض الإجراءات الاحترازية التي تنصّ عليها منظمة الصحة العالمية.

ثامناً: تشريد 13 مليون مواطن وشبكات الفساد المافيوية وأزمة مصارف لبنان، الأسباب الرئيسة وراء تدهور قيمة الليرة والانهيار الاقتصادي:

[أعلن](#) برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في 13/ شباط/ 2021، أنّ 12.4 مليون شخص في سوريا باتوا يعانون من نقص الغذاء في نهاية عام 2020 (ما نسبته 60 % من إجمالي السكان).

النظام السوري بحاجة لذريعة أمام المواطنين له وأمام الرأي العام السوري لتغطية الأسباب الحقيقية وراء تدهور الليرة السورية، والذي تسبّب فيه تعامله الوحشي منذ الأيام الأولى مع المظاهرات السلمية وصولاً إلى استخدام الأسلحة الكيميائية وإخفاء عشرات آلاف السوريين وتشريد الملايين، وقد وضع كامل اللوم فيما يخص تدهور الاقتصاد على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، متجاهلاً أن العقوبات سببها ارتكابه جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب، ولم تكن لتفرض بدون ذلك، ونعتقد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان

أنَّ العوامل الرئيسة وراء انهيار الاقتصاد السوري هي باختصار:

1. تدمير أحياء ومنشآت حيوية بأكملها، وتُعتبر الهجمات الجوية بالصواريخ مسؤولة عن الغالبية العظمى من الدمار، وتليها الهجمات بالبراميل المتفجرة.
2. تشريد قرابة 13 مليون سوري، من بينهم عاملون وفنيون وكفاءات وتجار كان لهم دور كبير في دعم عجلة الاقتصاد، والأسباب الرئيسة التي تدفع إلى التشريد هي دمار المنازل والمحلات التجارية والاعتقال والتعذيب والتجنيد الإجباري.
3. استنزاف موارد الدولة السورية والاحتياطي النقدي في العمليات العسكرية لمواجهة الحراك الشعبي والتغيير السياسي مهما كُلف الثمن.
4. استمرار أزمة المصارف اللبنانية التي كانت المعبر الأساسي للنظام السوري إلى العالم الخارجي، حيث تتم من خلال معظمها عمليات الشراء ثم إدخال مختلف البضائع إلى سوريا.
5. أسباب إضافية مثل: جائحة كورونا والعقوبات المفروضة على إيران، وتفشي الفساد بين الغالبية العظمى من مؤسسات النظام السوري، والخلاف مع رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد وأحد أثري الشخصيات في النظام السوري، والذي احتكر على مدى عقود مئات من السلع والخدمات برعاية من بشار الأسد وأجهزته الأمنية.
6. أخيراً عدم رغبة النظام السوري بإيقاف الجرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم الحرب وإطلاق سراح عشرات آلاف المعتقلين، والانخراط في انتقال سياسي: مما يساهم في رفع العقوبات وبدء دوران عجلة الاقتصاد.

وبدون شكَّ فإنَّ للعقوبات أثر على المجتمع السوري، لكنه هامشي مقارنة مع الأسباب الستة آنفة الذكر. وقد تحدثنا عن ذلك في [تقرير موسع](#).

لقد شهدت الأسواق غلاءً كبيراً وبمعدلات قياسية علاوة على شحِّ المواد الأساسية في مناطق سيطرة قوات النظام السوري، كما تأثرت كافة القطاعات التي تشكل الداعم الرئيس لدخل المواطنين بهذا الانهيار وعلى رأسها الزراعي والصناعي، ما أسهم بشكل كبير في انتشار واسع لظواهر البطالة والتسول والتشرد، كما ارتفع معدل حوادث الخطف والسرقة والقتل والانتحار، خاصة في مناطق سيطرة قوات النظام السوري.

تاسعاً: مسار المحاسبة:

نتيجة لارتكاب النظام السوري انتهاكات فظيعة وصل بعضها إلى جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب، فرضت ضدهُ العديد من دول العالم عقوبات سياسية واقتصادية، من أبرزها العقوبات الأوروبية، والأمريكية، وقانون قيصر [الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران/ 2020](#)، وعقوبات كندية وتركية ويابانية وأسترالية.

أما على صعيد المحاسبة الجنائية، فسوريا لم تصادق على الميثاق الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي فهي ليست طرفاً فيها، ومنع الفيتو الروسي/الصيني أية إحالة من مجلس الأمن للحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفشل مجلس الأمن في تأسيس محكمة جنائية خاصة بسوريا، ولم يرقم أي طرف من أطراف النزاع بإجراء تحقيقات ومحاكمات جديّة.

وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة [الآلية الدولية المحايدة والمستقلة](#) في نهاية عام 2016¹، وتتركز مهامها في جمع وتحليل البيانات والأدلة وبناء ملفات من أجل استخدامها في محاكمات دولية أو محلية، لكنها ليست محكمة أو إدعاء عام.

ويبقى الخيار الوحيد المتاح حالياً هو الولاية القضائية العالمية، والولاية القضائية المحلية للبعض من دول العالم، وهناك العديد من الشكاوى والتحقيقات والقضايا ويتركز معظمها وفقاً [لتقرير صادر](#) عن هيومان رايتس ووتش بحق الفاعلين من غير الدولة، كما أن معظمهم من أصحاب الرتب المنخفضة في هيكليّة صنع القرار.

ومن أبرز هذه المحاكمات كانت محاكمة أنور ر.. وإياد غ.. المنشقين عن النظام السوري، وقد [أصدرت](#) المحكمة في شباط/ 2021 على إياد قراراً قابلاً للاستئناف بالسجن 4 سنوات ونصف بتهمة التواطؤ وتسهيل ارتكاب جرائم تعذيب لقرابة ثلاثين معتقلاً.

وفي خطوة مهمة وذات أثر أوسع، أعلنت [هولندا](#) في 18/ أيلول/ 2020 أنها أبلغت سوريا نيّتها محاسبتها على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لا سيما التعذيب بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، ويمكن مقاضاة النظام السوري أمام محكمة العدل الدولية بموجب "اتفاقية مناهضة التعذيب" لأن سوريا طرف فيها، وقد تم اتهام النظام السوري من قبل لجنة التحقيق الدولية المستقلة وغيرها من المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية بممارسة التعذيب بشكل منهجي، وعدم القيام بأي تحقيق في ذلك، وقد أعلنت [كندا](#) في 3/ آذار/ 2021 عن نيّتها القيام بخطوات مماثلة، وصدر في 12/ آذار الجاري [بيان مشترك](#) عن كل من الحكومتين الهولندية والكندية تؤكدان فيه تعاونهما المشترك في هذا السياق، ونحن ندعو بقية دول العالم لاتخاذ خطوات مشابهة أمام محكمة العدل الدولية ضدّ النظام السوري.

على الرغم من كل ذلك، ما زال الإفلات من العقاب سيد الموقف في سوريا، وما زال مرتكبوا الانتهاكات يمارسونها حتى الآن، ولا بدّ من المزيد من العقوبات والإجراءات العاجلة لردع مرتكبي الانتهاكات وإيقاف الجرائم ضد الإنسانية ومحاسبة المسؤولين الكبار أصحاب القرار الحقيقي.

عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات:

- لقد وافقت الدول بالإجماع في مؤتمر القمة العالمي في عام 2005² على مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إنّ هذه المسؤولية تستلزم منع هذه الجرائم، ومنع التحريض على ارتكابها بكافة الوسائل الممكنة، وعندما تخفق الدولة بشكل واضح في حماية سكانها من الجرائم الفظيعة، أو تقوم هي بارتكاب هذه الجرائم كما في حالة النظام السوري، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التدخل باتخاذ إجراءات حماية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب³.
- لقد انتهكت كافة أطراف النزاع في سوريا كلاً من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والنظام السوري وحلفاؤه هم المرتكب للكمّ الأكبر من الانتهاكات، فضلاً عن كونه من المفترض به حماية الشعب والدولة السورية باعتباره المسؤول أمام الأمم المتحدة.

¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 71، القرار <https://undocs.org/ar/A/RES/71/248>.

² الأمم المتحدة، الجمعية العامة، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، الفقرة 138، <https://undocs.org/ar/A/RES/60/1>.

³ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، الفقرة 139، <https://undocs.org/ar/A/RES/60/1>.

التوصيات:

مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- يجب على أعضاء في مجلس الأمن التوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- إثر عدم التزام الأطراف وبشكل خاص النظام السوري بأي من قرارات مجلس الأمن سواء المتعلقة بالأسلحة الكيميائية أو البراميل المتفجرة أو الاختفاء القسري، لا يبقى أمام مجلس الأمن الدولي بعد عشر سنوات سوى التدخل عسكرياً؛ بهدف حماية المدنيين السوريين.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- دعم حقيقي للانتقال السياسي ضمن جدول زمني محدد.

المجتمع الدولي:

- لم يفشل النظام السوري في حماية المواطنين على مدى عشر سنوات فقط، بل هو من كان المرتكب الأكبر لمختلف أنواع الجرائم، ويجب على المجتمع الدولي التدخل الفوري لحماية المدنيين بعد كل هذه الخسائر التي فاقت حد التصور.
- تشكيل ضغط حقيقي على روسيا وإيران واعتبار أنهما شريكين رئيسيين في الانتهاكات التي ترتكب في سوريا؛ نظراً لاستمرارهما في تزويد النظام السوري بالسلاح، ولاشتراهما المباشر في آلاف الانتهاكات بحق المواطن السوري.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.
- تقديم مختلف أشكال الدعم للناجين، ولأسر الضحايا وبشكل خاص النساء والأطفال.

أطراف النزاع:

- الالتزام بقواعد القانون العرفي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن، وتحييد المدنيين، وإطلاق سراح المحتجزين والرهائن، وإيقاف التعذيب والكشف عن مصير المختفين والمفقودين.
- احترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق التي يسيطرون عليها.

الحكومة الروسية:

- التوقف عن الاستثمار في النظام السوري المعادي للغالبية العظمى من أبناء الشعب السوري، والمتورط في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ودعم عملية تغيير سياسي حقيقي من أجل تحقيق الاستقرار.

قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية:

- دعم عملية انتخابات محلية في شمال شرق سوريا تفضي إلى مجالس محلية تمثل أهالي المنطقة وإتباع القوات العسكرية إليها، ثم البدء في دعم عمليات إعادة البناء.

شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير لأهالي الضحايا وأقربائهم ولجميع النشطاء المحليين من المجالات كافة، الذين لولا مساهماتهم وتعاونهم معنا لما تمكنا من إنجاز هذا التقرير على هذا المستوى، وخالص العزاء لأسر الضحايا.



www.snhr.org - info@sn4hr.org